بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة . . .

تعد الدراسات والبحوث التى تجرى فى أى مجتمع من المجتمعات مقياساً صادقاً لمدى تقدم تلك المجتمعات أو تخلفها ، وذلك بما تطرحه من قضايا ؛ وبما تقدمه من حلول واسهامات ، وبما تعكسه من رؤى علمية ومنهجية لمشكلات المجتمع ، وأخيراً بما تثيره تلك البحوث والدراسات من تصورات حول المستقبل ، أو الرؤية المستقبلية للمجتمع .

وبناء على تلك الأهمية التى تعكسها الدراسات والبحوث فقد حاولنا فى مؤلفنا هذا أن نتعرض بالتحليل النقدى ، والمناقشة البناءة لمجموعة من الدراسات والبحوث السسيولوجية والأنثروبولوجية سواء تلك التى أجريت على مستوى الماجستير أو الدكتوراه ، والتى إحتلت من عمر المجتمع المصرى عشر سنوات ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ، والتى كان محور تركيزها على وجه التحديد القرية المصرية حيث نجد أن معظم تلك الدراسات والبحوث وإن لم يكن كلها تتخذ من القرية المصرية محوراً للدراسة ، ومجالا للبحث .

وفى استعراض سريع وموجز لتلك الدراسات والبحوث التى تم عرضها فى هذا الكتاب ، نلاحظ أنها تركز على ثلاث قضايا رئيسية ، يمكن عرضها على النحو التالى :

(١) قضايا التغير الاجتماعي .

(٢) قضايا التنمية والمشكلات الاجتماعية .

(٣) قضايا علم الاجتماع السياسى .

وفيما يتعلق بقضايا التغير الاجتماعى فى القرية المصرية نجد أنها – وأعنى تلك القضايا – تمثل القاسم المشترك فى معظم الدراسات والبحوث التى تعرضنا لها بالتحليل والمناقشة ، حيث نجد الباحث سالم عبد العزيز محمود يعالج قضايا التغير الاجتماعى فى قريتين مصريتين من خلال التعليم كمتغير أساسى يحدد ويوجه التغيرات الاجتماعية الحادثة فى قرية أتيح لأفرادها فرصاً متعددة من التعليم ، بينما القرية الأخرى لم تتح لها نفس هذه الفرص ، وبالتالى فهى أبطأ تغيراً من القرية الأولى . كذلك الباحث حسن الحولى نجد أنه قد حدد فى دراسته أسباب وعوامل التغير الاجتماعى فى قرية مصرية من خلال أداء الفلاحون للخدمة العسكرية ، بمعنى أنه يرجع إلى الخدمة العسكرية أو التجنيد التغيرات الثقافية التى تحدث للفلاح المجند نتيجة قضائه فترة التجنيد وعودته إلى قريته ، ويركز الباحث فى هذه الدراسة على عقد مقارنة بين الفلاح الذى أمضى فترة التجنيد ، والفلاح الذى لم يدخل أساساً الجيش ، وأيهما أكثر تغيراً فى ثقافته ، وقيمه ، وطموحه ، وانفتاحه على العالم الخارجى ، وحراكه المهنى والاجتماعى . والباحث عبد التواب أحمد عبد الله يعالج قضايا التغير الاجتماعى من خلال دراسة مجتمعين تقليديين ، ويوضح لنا فى دراسته العوامل التى تنمى تقليدية القرية وتبطئ من درجة تغيرها ، وأخيراً نجد الباحث فتحى أبو العينين وإن لم يشر صراحة موضوع بحثه إلى قضايا التغير الاجتماعى ، إلا أنه يحدد فى دراسته « الأدب والقيم الاجتماعية » فى مجتمع القرية تصور الأديب لتغير وصراع القيم ، ويوضح ذلك من خلال قصتى الفلاح والأرض لعبد الرحمن الشرقاوى .

وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث التى تناولت قضايا التنمية والمشكلات الاجتماعية نلاحظ أيضاً أن هناك تركيزاً على قضايا التغير الاجتماعى والعوامل المعجلة به فى تلك البحوث والدراسات التى تنتمى إلى تلك القضايا ، فعلى سبيل المثال نجد دراسة الباحث محمود فهمى الكردى عن « التغير الاجتماعى فى المجتمع الأسوانى كنموذج لأثر التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية »

فبالرغم من أنه يعالج قضايا التنمية ، وعلى وجه الخصوص التنمية الإقليمية إلا أنه يرجع تلك التنمية الحادثة فى المجتمع الأسوانى إلى تلك التغيرات التى حدثت فى ذلك المجتمع نتيجة إنشاء السد العالى ، ونتيجة وجود تخطيط إقليمى فى تلك المحافظة . وفى الدراسة التى أجراها الباحث صلاح بسيونى نلاحظ أنه يركز على «التحديات الاجتماعية للتنمية» ، وبخاصة فى المجتمعات المخططة ويوضح فى دراسته تلك العلاقة المتبادلة بين عدم مراعاة المخططين والمنمين للقيم الاجتماعية ، وانفصال واغتراب نماذج ومشروعات التنمية عن الواقع الاجتماعى — الاقتصادى الأمر الذى يؤدى إلى رفض ومناهضة أفراد المجتمع لتلك المشروعات والبرامج . وفى الدراسة التى قامت بها الباحثة شادية على فؤاد تناولت « ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى » ، وذلك باعتبارها — أى هذه الظاهرة — إنعكاساً أو إفراز لتلك التغيرات أو التحولات السريعة والمفاجأة التى حدثت فى المجتمع المصرى إبان ثورة الثالث والعشرين من يوليو ستة ألف وتسعمائة واثنين وخمسين حتى عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعون ، ولقد تناولت تلك الباحثة هذه الظاهرة باعتبارها أولا مشكلة اجتماعية مرتبطة بالتحولات الاجتماعية — الاقتصادية التى مر بها المجتمع المصرى ، وثانيا باعتبار أن هذه الظاهرة تعد معوقاً من معوقات التنمية والتغير ، وبخاصة فى المجتمعات النامية . وقد تناول أيضاً الباحث سالم عبد العزيز محمود فى دراسته « للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر » ، مجموعة من المعوقات التى تقف حائلا أمام جهود التنمية سواء كانت نابعة من النظام التعليمى القائم ، أو من أفراد المجتمع أنفسهم ، كذلك نجد الباحثة عزيزة محمد السيد قد تناولت أهم المشكلات التى تواجه الفتاة فى مرحلة المراهقة ، وبناء على ذلك فقد خرجت لنا بمقياس يمكن من خلاله تحديد اتجاهات كل من الأب والأم إزاء الفتاة المراهقة ، وذلك من خلال مجموعة من المواقف التى تعكس بصدق «قضايا التنشئة الاجتماعية والتحديث فى ارتباطها بالبناء الطبقى فى المجتمع المصرى» ، ونجد الباحث زكريا عبد المقصود عالج فى دراسته المشكلة السكانية من

خلال « تحليل إتجاهات الخصوبة فى الريف والحضر بمحافظة المنيا » ، وذلك باعتبارها – أى المشكلة السكانية – معوقا من معوقات التنمية فى المجتمع ، وعلى وجه الخصوص فى المجتمع الريفى ، وأخيراً نجد الباحث عاطف أحمد فؤاد يتناول قضية على جانب كبير من الأهمية ، فقد عالج فى دراسته موضوع « الضبط الاجتماعى فى قرية مصرية » ، وخرج لنا بترتيب لوسائل الضبط الاجتماعى (الدين ، العرف ، القانون) سواء الرسمية أو غير الرسمية كما يراها أفراد المجتمع القروى فى المواقف المتعددة .

أما فيما يتعلق بقضايا علم الاجتماع السياسى نجد أمامنا ثلاث دراسات ، الأولى للباحث عاطف أحمد فؤاد بعنوان « السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر » ، وفيها يحلل لنـــا رؤية طبقتى الفلاحين والعمال لقضيتى العدالة والديمقراطية ، والثانية للباحث محمد عبد النبى عن « العلاقة بين التحولات التى شهدتها القرية المصرية إبان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتأثيراتها على بناء القوة فى قريتين مصريتين » ، أما الدراسة الثالثة والأخيرة فقد حددت فيها الباحثة سهير عبد العزيز « مدى تأثير قوانين الإصلاح الزراعى التى أصدرتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على بناء القوة داخل النسق القرابى فى القرية المصرية » .

تلك هى الدراسات والبحوث التى تعرضنا لها تحليلا ونقدا فى هذا الكتاب ، ولقد قسمنا تلك الدراسات إلى قسمين ، الأول يحوى عشر دراسات تنتمى إلى الدراسات الإمبيريقية من حيث النمط أو النوع ، والثانى يحوى أربع دراسات منها ثلاث تتبنى الإتجاه الماركسى ، وواحدة تحاول إختبار هل الاتجاه الماركسى يصلح أساساً لتفسير نتائج الدراسة أم لا ؟

وفيما يتعلق بهذا التقسيم ، فهناك ملاحظة على جانب كبير من الأهمية ، تتمثل تلك فى أن الدراسات والبحوث التى عرضنا لها فى القسم الأول هى فى الواقع دراسات وبحوث تعتمد على الواقع الامبيريقى تستخدم نتائجها التى قد تثرى فى النهاية النظرية الاجتماعية ، أما دراسات النوع أو القسم

الثانى فهى دراسات يتبنى الباحث فيها منذ الوهلة الأولى الاتجاه الماركسى ويفسر من خلاله نتائجها .

وقد يخطىء الكثيرون فيتصورون أن دراسات القسم الأول الباحث فيها غير موجه بإطار نظرى ، بينما الدراسات فى القسم الثانى الباحث فيها يتسلح بإطار نظرى يوجه دراسته . ولكن الواقع غير ذلك ، إن الباحث سواء فى دراسات القسم الأول ، أو فى دراسات القسم الثانى لابد أن يبدأ بإطار نظرى يتسلح به ، ذلك الإطار النظرى Theoritical Framwork هو الذى يحدد فيه الباحث مشكلة بحثه ، ومفاهيم دراسته ، وفروضها أو تساؤلاتها ، والمنطلقات النظرية التى توجه العمل الميدانى أو الامبريقى ، وكذلك يؤصل فيه الباحث نظريا لموضوع بحثه والمتغيرات التى تركز عليها دراسته إذ أن البحث الاجتماعى لاينطلق أبداً من فراغ ، بل لابد من أطر نظرية توجهه سواء كان البحث موجها بنظرية أو غير موجها بنظرية .

وإذا كانت تلك الدراسات والبحوث كما عرضنا لها فى هذا الكتاب ، قد فرضت علينا اتجاهات محددة ، **فيمكن أن نعرضها ونحللها فى صورة قضايا** ، وذلك على النحو التالى :

أولا : قضية وحدة المنهج فى البحث الاجتماعى

إذا كان المنهج Method يعنى تلك الأساليب التى يمكن من خلالها تحقيق أو إنجاز هدف البحث ، أو بمعنى أكثر دقة هو « الوصف المنظم للوقائع التى تمت ملاحظتها فى ظل ظروف مضبوطة يمكن تكرارها باستخدام إجراءات البحث وهى الملاحظة والوصف والاستقراء والاستنباط ، » وإذا كان هناك من يرى أن المنهج العلمى Scientif ic Method يتمثل فى تقسيم الحقائق فى دقة وحذر ، وذلك لملاحظة العلاقات بينها ، ثم إكتشاف القوانين العلمية بالاستناد إلى مالدى الإنسان من خيال خلاق مبدع ، وأخيراً نقد النفس ، وإجادة صحة ما يحيزه العقل . أى الموضوعية .

وبالرغم من وضوح هذا التعريف للمنهج العلمى ، فإن كل الباحثين والمتخصصين فى طرق البحث الاجتماعى يشغلون جل وقتهم فى تصنيفات مبهمة للمناهج المستخدمة فى البحث الاجتماعى ، وهذا واضح فى تلك الدراسات والبحوث التى سوف نعرض لها ، فمن قائل بأن هناك ثلاثة مناهج : الوصفى ، والتجريبى ، والتاريخى ، وآخر يضيف إليها منهجا أو منهجين مثل دراسة الحالة ، والمسح الاجتماعى عن طريق العينة .

ومن هنا فقد وجدنا أنفسنا بعد أن قمنا بتحليل نقدى لتلك الدراسات التى استغرقت من عمر المجتمع المصرى عشر سنوات أن هناك اختلافات عديدة بين كل الباحثين من حيث استخداماتهم للمنهج الأمر الذى يدعو إلى الغموض والخلط واللبس . **وهنا نطرح تساؤلا : لماذا لانتفق على وحدة المنهج فى البحث الاجتماعى ، وتعدد الأنماط أو المداخل أو الاتجاهات ؟** بمعنى أن البحوث مهما إختلفت موضوعاتها فإنها لاتستخدم سوى منهجا واحداً فقط يتمثل فى **المنهج العلمى** الذى ما هو إلا طريقة من طرق التفكير لتحقيق أهداف البحث ، ولكن الاختلاف بين بحث وآخر يتحدد فى النمط أو الاتجاه بمعنى أن هناك بحثا ذا اتجاه وصفى ، وآخر ذا اتجاه تاريخى أو تجريبى وهكذا . . أعتقد أننا لو اتفقنا على ذلك فإن هذا — فى رأيى — سيدفع بالبحث الاجتماعى إلى الأمام ، فبدلا من الاختلاف حول قضايا تعدد المناهج ، يمكن التركيز على التأصيل النظرى والمنهجى للبحث الاجتماعى .

ثانياً : البحث الاجتماعى وتخلف القرية المصرية

إذا كانت معظم الدراسات والبحوث التى عرضنا لها فى هذا الكتاب كان محـــور تركيزها وبؤرة اهتماماتها هى القرية المصرية بمشكلاتها وظواهرها ، فإن معظم هذه الدراسات والبحوث تعكس لنا قضية على جانب كبير من الأهمية يمكن إبرازها فى موضوع **الفلاحون والتغير الاجتماعى** أو بمعنى أكثر دقة **القرية وقضايا التغير الاجتماعى** . والتساؤل الآن ...

لماذا ، بالرغم من ذلك الفيض من الدراسات التى تتخذ من المجتمع القروى المصرى محوراً للدراسة . يئن ويعانى ذلك المجتمع من آثار التخلف ؟

إن معظم تلك الدراسات والبحوث تدرس قضايا القرية المصرية ، أو قضايا التغير الاجتماعى فى القرية المصرية فى غيبة أو فى غفلة عن البناء الاجتماعى القروى ، وبالتالى فإنها تدخل إلى هذا المجتمع بمسلمات أوبفروض دخيلة على الفلاح أو على القرية المصرية ، ومن هنا فإن معظم نتائج تلك الدراسات والبحوث تصبح مغتربة عن الواقع الذى له هويته، وشخصيته التى يتجاهلها أو لئك الباحثون . هذا من جانب ، ولم يتساءل الباحثون مرة من المرات ما هو السبب فى ذلك ؟ هل يرجع ذلك إلى طرحهم لقضايا لايعانى منها المجتمع القروى بقدر ما يعانى منها الباحثين أنفسهم؟ هل يرجع ذلك إلى تلك الأدوات التى يستخدمونها ، التى تزيد الفجوة بينهم وبين المجتمع المدروس ؟ هل يرجع ذلك إلى طريقة الدراسة أو بمعنى أدق الأهداف الذاتية للباحث نفسه، الذى لايعنيه من القرية المدروسة إلا الخروج بمجموعة هائلة من البيانات الكمية التى يعتمد عليها فى استخلاص نتائج دراسته وتأكيد فروضه ؟ وينتهى الأمر بحصوله على درجة الماجستير والدكتوراه لنفسه وتبقى القرية أو المجتمع المدروس كما هو فى حالة تخلف ، والباحث هنا يجنى ثمرة التخلف فقط ، ولا يضع ولايحدد مشخصات هذا التخلف ؟ من جانب آخر . وإذا كان هذا الكلام لايعكس الحقيقة ، أى حقيقة الأبحاث والدراسات السسيولوجية التى تركز على القرية المصرية، فكم عدد الأبحاث والدراسات التى خرجت لكى تؤكد أن فروضها لم تحسم ؟ أو أن تساؤلاتها لم تتحقق ؟

وينسحب ذلك على تلك الدراسات والبحوث الأمبيريقية ، وتلك التى تتبنى الاتجاه الماركسى . فماذا قدمت تلك الدراسات ؟ أو هل قدم الاتجاه الماركسى حلا أو تفسيراً مقبولا لتخلف المجتمع القروى المصرى ؟

إن محصلة الإجابة على تلك التساؤلات لا تتعدى بأى حال من الأحوال

درجة الصفر . وإلا فبماذا نفسر تخلف المجتمع القروى المصرى بالرغم من هذا الفيض من الدراسات والبحوث التى تتخذ من القرية وحدة للتحليل ، ومجالا للدراسة والبحث سواء تلك الدراسات الإمبيريقية ، أو تلك الدراسات التى يوجهها إطار أو اتجاه نظرى محدد .

ونحن لانستطيع أن نرجع مسئولية تخلف القرية المصرية إلى طبيعة البحوث الاجتماعية فقط ، بل إلى تلك الفجوة بين السلطة وعلماءالاجتماع ، وتلك التحديات السياسية التى تواجه توظيف نتائج تلك البحوث فى خدمة المجتمع ، وأخيرا يمكن ارجاع ذلك إلى انحطاط قيمة ومكانة العلم والعلماء فى المجتمع .

ثالثاً : البحث الاجتماعى ، ووضع علم الاجتماع فى مصر .

إن العلم ، أى علم ، يستمد وضعه ، وتتحدد مكانته من طبيعة الموضوعات التى يتناولها ، ومعالجته للقضايا والمشكلات المجتمعية ، ومن إلتحامه بالواقع وإسهاماته فى تغيير هذا الواقع وتقديم الحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته .

وإذا كان البحث الاجتماعى ، كما سوف نوضح من خلال التحليل النقدى للدراسات والبحوث التى سوف نعرض لها فى هذا الكتاب ، مغتربا عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للقرية المصرية ، أو بمعنى أدق يفرض على ذلك الواقع قضايا لاتمت إليه بصلة . فإن ذلك الوضع يعد إفرازا وإنعكاسا لوضع علم الاجتماع فى مصر ، الذى انشغل علماؤه وباحثوه بقضايا وموضوعات يرونها من الأهمية بمكان ، مشغولون بمدى صلاحية الاتجاهات الغربية أو الاتجاهات الماركسية لقضايا المجتمع المصرى ومشكلاته ، فبينما يرى فريق منهم أن علم الاجتماع الغربى وبالذات فى أمريكا الشمالية يصلح لتفسير الظواهر المجتمعية فى المجتمع المصرى ، يؤكد الفريق الآخر أن الاتجاه الماركسى هو الوصفة الجاهزة لعلاج ودراسة كل قضايا المجتمع المصرى ومشكلاته ، ويحضرنى هنا بالتحديد تلك الرسالة التى أجيزت بدرجة الامتياز ، وتم عرضها وتحليلها فى الجزء الخاص بالدراسات التى تبنت منذ

الوهلة الأولى الاتجاه الماركسى ، وكان عنوانها : « العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية »، ولقد تجاوز الباحث القائم بها حدود التبنى ، لكى يعلن فى وضوح وصراحة أن الهدف الأساسى من الدراسة هو إثبات كفاءة الاتجاه الماركسى فى تفسير ظاهرة القوة فى القرية المصرية ؛ ولقد تبنى موقف الباحث ثلاثة من علماء الاجتماع فى مصر ، وهذا يؤكد موقف الفريق الثانى من علماء الاجتماع الذين يتبنون الاتجاه الماركسى باعتباره اتجاهاً صالحاً لكل العصور .

لقد تغافل هؤلاء ، وأعنى هذين الفريقين من علماء الاجتماع فى مصر خصوصية الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع المصرى ؛ وأن هذا الواقع لابد أن يفرز أو يعكس قضايا وظواهر ومشكلات خاصة بهذا الواقع ، ومختلفة تمام الاختلاف عن تلك القضايا والظواهر والمشكلات الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية ، والاشتراكية . هذا من جانب ؛ وأن هذه الخصوصية تفرز لنا مداخل واتجاهات وأساليب وقضايا مناسبة لطبيعة هذا الواقع ودراسته ، من جانب آخر .

وهنا نتساءل . . ألم يحن الوقت لتجميع جهود علماء الاجتماع فى مصر لوضع منطلقات وخصائص لعلم اجتماع مصرى ، أوحتى لعلم اجتماع يصلح ويتناسب مع طبيعة وسمات المجتمعات ، الآخذة النمو؟